

التوزيع : محدود
E/ESCWA/STAT/88/17
٢٨ حزيران/يونيو ١٩٨٨
ARABIC
الاصل: بالعربي

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR WESTERN ASIA

JUL 27 1988

LIBRARY + DOCUMENT SECTION



الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

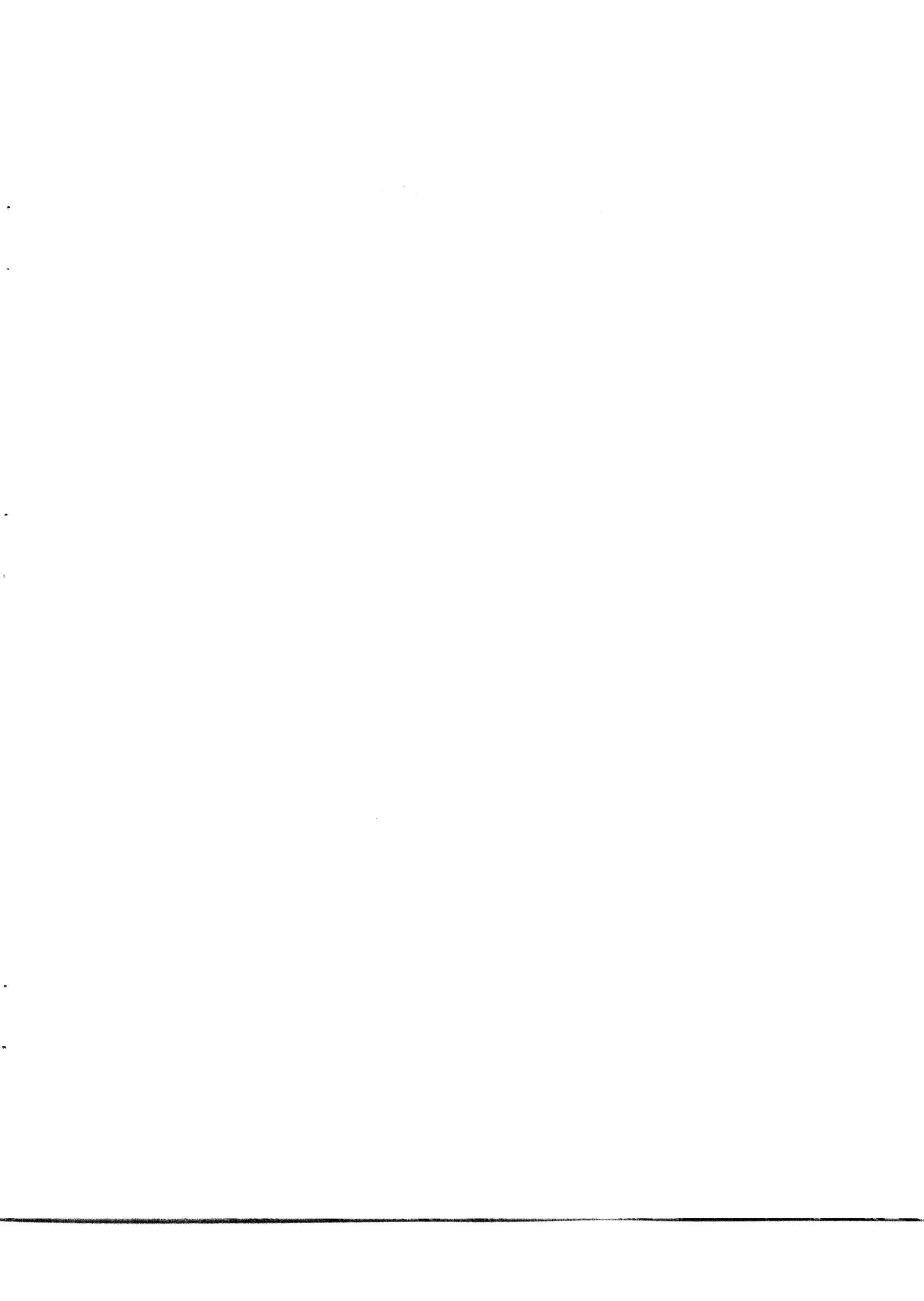
شعبة الاحصاء

تقرير عن
الزيارة الى الجهاز المركزي للتخطيط
الادارة العامة للإحصاء
صنعاء - الجمهورية العربية اليمنية

(خلال الفترة من ٦ - ١٩ حزيران/يونيو ١٩٨٨)

إعداد
قطب عبداللطيف سالم
المستشار الإقليمي للحسابات القومية والاحصاءات الاقتصادية

الآراء الواردة بهذا التقرير تعبر عن رأي المستشار الإقليمي ولا تلزم
بالضرورة رأي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا



طلب الزيارة :

اليمنية

تمت الزيارة بناء على دعوة من الجهاز المركزي للتخطيط بالجمهورية العربية

الى زيارة

الهدف من الزيارة : تستهدف الزيارة كما جاء في كتاب الدعوة الى :

تقييم سلسلة بيانات الحسابات القومية التي اعدتها الادارة المركزية
للإحصاء .

- تقديم الدعم الفني والاداري لتنمية القسم القائم بإعداد الحسابات القومية واقتراح البرامج التدريبية اللازمة لخلق كوادر وطنية جيدة في هذا المجال .
- اعداد دورة تدريبية قصيرة او ندوة لشرح وتعزيز بعض الاحتياجات من الاحصاءات الاقتصادية اللازمة لتركيب الحسابات القومية وتوضيح بعض المفاهيم المتعلقة بها .

مدة الزيارة : تمت الزيارة لمدة اسبوعين خلال الفترة من ٦ / ٦ - ٦ / ١٩٨٨ م وقد كانت المدة التي طلبتها الحكومة شهر ولكن نظرا لارتباطات مسبقة في الكويت وعمان اقتصرت على اسبوعين .

تنفيذ المهمة :

ولتنفيذ المهمة عقدت عدة لقاءات مع :
الاستاذ . يحيى القبيسي مدير عام الاحصاء
الاستاذ . علي العسيلي رئيس قسم الحسابات القومية
الاستاذ . امين عبدالواسع قسم الحسابات القومية
الاستاذ الدكتور . مدني دسوقي مدير مشروع تنمية النشاطات الاحصائية

أولا : تأتي هذه الزيارة امتدادا لزيارتین سابقتين كانت الاولى خلال الفترة من ٧ نوفمبر الى ٤ ديسمبر ١٩٨٥م والثانية خلال الفترة من ٢٨ ابريل الى ٧ مايو ١٩٨٦م . وقد اعد عن كل زيارة تقرير تضمن الاول وجهة نظر المستشار في الاساليب المستخدمة في اعداد وتركيب الحسابات القومية سواء بالاسعار الجارية او بالاسعار المثبتة كما اوضح التقرير اوجه النقص والقصور في المصادر الاحصائية والبيانات اللازمة لتركيب حسابات قومية دقيقة وكذلك اقترحت عددا من المسوح الميدانية الضرورية واللزامية لتحقيق هذا الغرض . كما اقترحت اعادة تصميم الاستثمارة المستخدمة في المسح الصناعي وارفقت ضمن تقريري نموذجا للاستبيان المقترن كما تعرضت لمدى منطقية الارقام ودرجة الشمول (السلسة حتى عام ١٩٨٤) بالإضافة الى بعض التوصيات الأخرى المتعلقة باحتساب الفائدة المحاسبة ، المبيعات المسروقة وغير المسروقة وطرق معالجة قطاع البنوك والتامين . كما اقترحت تجهيز بيانات المسح الزراعي والمسح الصناعي للاستفادة من البيانات التي تم جمعها لخدمة اغراض الحسابات القومية .

كما تضمن التقرير الثاني المحاولات التي تمت لاستخدام النتائج التي امكن توفيرها بعد التجهيز الالى لبيانات الانتاج الصناعي حيث ثبتت نتيجة اختبار هذه النتائج وجود اختفاء كبير في التجهيز ولذلك اقترحت اعادة تجهيزها يدويا . كما تضمن التقرير تركيب حسابات الانتاج والدخل والاتفاق والتمويل الرأسمالي لقطاع منتجو الخدمات الحكومية للاعوام ١٩٨٦-١٩٨٤ بالإضافة الى العديد من التوصيات الأخرى .

ومن ثم فإنه سوف يعد هذا التقرير في ضوء التقارير السابقة ولذلك سوف يتعرض فقط بالنسبة لموضوع تقييم البيانات للتغيرات التي حدثت سواء في الاسلوب او المصادر الجديدة التي اتيحت خلال هذه الفترة التي مضت بعد الزيارة الاخيرة (مايو ١٩٨٦م) وحتى هذه الزيارة (يونيو ١٩٨٨م) وذلك حتى لا يحدث تكرار لأن رأي ما زال قائما بالنسبة للأساليب والمصادر التي لم ينلها اي تغيير . ولذلك من المفضل ان يقرأ هذا التقرير في ضوء التقارير السابقة (مرفق مع هذا نسخة من التقارير السابق الاشارة اليها)

لقد تم تنفيذ التوصية الخاصة بتجهيز بيانات المسح الصناعي لعام ١٩٨٤ واستخدمت نتائجه في ضوء تعداد المنشآت لتقدير بيانات قطاع الصناعة عن طريق متوسط انتاجية العامل مضروبة في عدد العاملين على مستوى النشاط الاقتصادي من واقع النتائج الأولية التي فرغت يدويا لبيانات تعداد المنشآت لعام ١٩٨٦م للوصول الى تقديرات عام ١٩٨٦م (مقدمة باسعار ١٩٨٤م) للمنشآت الكبيرة والمتوسطة استخدم الرقم القياسي للأسعار للوصول الى قيمة الانتاج باسعار ١٩٨٦م .

تم بموجب معدلات النمو ثم تعديل السلسلة لباقي السنوات . وقد يكون ذلك في حد ذاته انجاز طيبا فقد كان يعتمد على نتائج المسح الذي اجري في عام ١٩٨١ وبهذا المسح انتقل الى بيانات حديثة ولكن هذا المسح اذا كان يمكن استخدامه كنقطة انطلاق الا انه لابد من توفر بيانات جارية سنوية ولو على سبيل العينه . ومن هذه الفكرة كان اقتراحنا بتعديل استبيان الاحصاءات الصناعية (الانتاج الصناعي) ليوفر بيانات اكثرا دقة وتفصيلا تخدم اغراض الانتاج الصناعي واغراض الحسابات القومية ولقد تم تجسيد هذا الاقتراح في شكل نموذج (استبيان) ارفق ضمن تقريري عن الزيارة الاولى ولكن هذا الاقتراح لم يحظ بالتطبيق العملي ومن ثم من الصعب استخدام هذه الاحصاءات في مجال الحسابات القومية لأن الاستثمار المستخدمة عليها الكثير من الملاحظات السابق اياها . ولاشك ان نتائج تعداد المنشآت لعام ١٩٨٦م يمكن ان يستخدم اطارا صالحها لعينة سنوية تسمح بتقدير سنوي لبيانات قطاع الصناعة بدلا من العودة الى اسلوب النسب والمعدلات والا تكون فقط قد استبدلنا مسح ١٩٨٤م بدلا من مسح ١٩٨١م ثم نعود لاستخدام النسب والمعدلات كما ان الاستبيان المقترن يسمح بتركيب رقم قياسي للانتاج الصناعي . ويجب ان نعلم ان الاقتصاد اليمني يتطور بسرعة ولابد لنا ان نلاحق هذا انتظار فلاشك ان الصورة قد تغيرت الان عما كان عليه الحال في مسح ١٩٨٤م ومن هناك كان اقتراحي بتطوير الاحصاءات الجارية السنوية واستخدام اسلوب العينات في التعرف المستمر على هذا التطور سنويا . كما اكرر اقتراحي في الزيارات السابقة بان تغطي الاحصاءات الجارية السنوية انشطة الخدمات التي ما زالت مجهولة ويكتفي عينة صغيرة من واقع اطار تعداد المنشآت لتفصيله هذا القطاع .

ولقد ترتب على تعديل ارقام قطاع الصناعة عدة تغييرات في الاشطة المرتبطة بها مثل التجارة ، النقل والمواصلات والتخزين ، الخدمات العقارية . اذا فالتعديل الذي حدث في هذه الاشطة هو تعديل وليد التغير في رقم الصناعة وليس وليد تحسين في اسلوب التقدير او توفر مصادر جديدة . ولكنه نتج لان تغيرات هذه الاشطة تتم منسوبة الى قطاع الصناعة والاتجاح السمعي الامر الذي يعني ان وقوع اي خطأ في قطاع ما يتبعه سلسلة من الاخطاء . كما ان مسح ١٩٨٤ قد غطي ٤٤٢ منشأة فقط من المنشآت الكبيرة والمتوسطة ولم يتضمن اي من المنشآت الصغيرة اذا فنقطة الضعف بالنسبة لهذه المنشآت مازالت قائمة .

وفي عام ١٩٨٧ حدث تطور كبير في النشاطات الاحصائية حيث تم تنفيذ مسح نفقات ودخل الاسر (فبراير ١٩٨٧ . فبراير ١٩٨٨) ويعتبر هذا المسح من اهم المسوح الاحصائية ولذا فانه لا بد من الاستفادة من نتائج هذا المسح وربط نتائجه بالحسابات القومية فهو يتناول قطاعا من اهم قطاعات الاقتصاد القومي الا وهو القطاع العائلي ولا يعني ذلك مطابقة الارقام ولكن لا بد من وجود متعلقة في التغير بين النتائج المستخرجة من المصادر المختلفة . ولما كانت النتائج النهائية للمسح لم تتبلور بعد وانما هناك نتائج اوليه قد تتوفر عن الدورة الاولى فقط ورغم علمنا بالتحفظات المختلفة على استخدام نتائج دورة واحدة وتعديله هذه النتائج لتمثل الاقتصاد القومي ورغم علمنا بان المتosteطات المحسوبة من واقع نتائج الدورة الاولى سوف تتغير عندما يتم تجهيز نتائج الدورات الأربع وامل ان يكون ذلك قريبا .

مع علمنا بهذه التحفظات الا انه يمكن استخدام نتائج هذه الدورة كمؤشرات اوليه (مراugin فيها العذر بقدر المستطاع) وذلك قد يكون افضل من الانتظار طويلا حتى تظهر نتائج الدورات الأربع . ومن اهم المؤشرات التي يمكن حسابها من واقع هذا المسح ولها علاقة بالحسابات القومية مع الاخذ في الاعتبار القياسات الرياضية التي قام بها الاستاذ الدكتور - مدني دسوقي من حيث قياسي الخطأ المعياري ودرجة الثقة المطلوبة . وبالطبع هذه المتosteطات ستفترض انها تمثل عام ١٩٨٧ بالكامل وهي سنة المسح كما اننا سنفترض ان النمط الاستهلاكي لم يتغير كثيرا بين عام ١٩٨٦ والدوره الاولى (فبراير ١٩٨٧) .

وبما اننا سوف نقوم بتثبيت هذه النتائج للحصول على مجاميع قوميه كان لا بد وان نتعرف على عدد السكان الذي سوف يستخدم في هذا النهج وكذلك عدد الاسر وقد كان ذلك من واقع نتائج تعداد السكان لعام ١٩٨٦ على النحو التالي :

-	عدد السكان الموجودين داخل الجمهورية
-	تقدير عدد السكان الذي لم يشملهم العد لاعتبارات فنية
-	الجملة في فبراير ١٩٨٦
-	تقدير السكان الباهرين
-	جملة السكان في فبراير ١٩٨٦

ومن هذه النتائج نستطيع ان نشير الى ان السكان الذي يشاركون في الاستهلاك فعلا هم السكان المقيمين داخل الجمهورية مضاف اليهم العدد المقدر للسكان الذين لم يشملهم العدد اي ٨١٠٦ الف نسمه وهذا هو الاطار الذي سحبته منه عينة المسح .

وتقدير هؤلاء السكان في منتصف عام ١٩٨٦م ، ١٩٨٧م استخدم معدل النمو السنوي ٢٩٪ وبذلك أصبح :

عدد السكان التقديرى في منتصف عام ١٩٨٦م حوالي ٨٣٠٤ الف نسمة
عدد السكان التقديرى في منتصف عام ١٩٨٧م حوالي ٨٤٤٢ الف نسمة
للحظ من نتائج التعداد ان حجم الاسرة حوالي ٥٥٧ فردا ولكن حجم الاسرة من واقع نتائج الدورة الاولى في المسح يقدر بحوالي ٦٧٨ فردا ويعود هذا الاختلاف لاسباب عديدة ليس هنا مجالها ولكن تلافيها لهذه المشكلة فان من المفضل عند التكبير استخدام متوسط نصيب الفرد كلما كان ذلك ممكنا بدلا من متوسط نصيب الاسرة .

ومن واقع نتائج الدورة الاولى لمسح نفقات ودخل الاسر يمكن ان تحصل على بعض المؤشرات من اهمها :

- ١- متوسط نصيب الفرد من الانفاق على الطعام والشراب شهريا ٤٨٣ ريال
- العد الادنى لانفاق الفرد على الطعام والشراب شهريا ٤٦٤ ريال
- العد الاعلى لانفاق الفرد على الطعام والشراب شهريا ٥٠٣ ريال

ومن واقع هذه المؤشرات يمكن حساب الانفاق الكلى للسكان سنويا على الطعام والشراب بضرب عدد السكان × متوسط الانفاق الشهري × ١٢ فيكون الانفاق السنوى على الطعام والشراب ٤٧٥٠ مليون ريال لعام ١٩٨٦م

- الحدى الادنى لانفاق السنوى على الطعام والشراب ٤٥٦٨٠ مليون ريال
- الحد الاقصى لانفاق الكلى السنوى على الطعام والشراب ٤٩٥١٩ مليون ريال

٢- متوسط نصيب الفرد من الانفاق على غير الطعام والشراب شهريا بدون التحويلات ٢٤٦٩ ريال
الحد الادنى لانفاق الفرد على غير الطعام والشراب شهريا بدون التحويلات ١٩٨٢ ريال
الحد الاقصى لانفاق الفرد على غير الطعام والشراب شهريا بدون التحويلات ٢٩٥٦ ريال
ومن واقع هذه المؤشرات يمكن حساب الانفاق الكلى للسكان على غير الطعام والشراب (بدون التحويلات) بضرب عدد السكان × متوسط الانفاق الشهري × ١٢ فيكون الانفاق السنوى على غير الطعام والشراب لعام ١٩٨٦م هو ٢٤٣٦ مليون ريال ويكون العد الادنى لانفاق على غير الطعام والشراب ١٩٥١٢ مليون ريال والحد الاقصى لهذا الانفاق ٢٩١٠١ مليون ريال .

٣- ومن ذلك يكون جملة الانفاق السنوى للسكان على الطعام وخلافه لعام ١٩٨٦م (٢٤٣٦+٤٧٥٠) هو ٧١٨٥٦ مليون ريال ولعام ١٩٨٧م هو ٧٣٩٣٩ مليون ريال
والعد الادنى لانفاق السنوى للسكان على الطعام وخلافه لعام ١٩٨٦م هو (١٩٥١٢+٤٥٨٠) ٦٥١٩٢ مليون ريال ولعام ١٩٨٧م حوالي ٦٧٠٨٢ مليون ريال .
والحد الاقصى لانفاق السنوى للسكان على الطعام وخلافه لعام ١٩٨٦م (٤٩٥١٩ + ٢٩١٠١) ٧٨٦٢٠ مليون ريال ولعام ١٩٨٧م ٨٠٩٠٠ مليون ريال .

اي ان جملة الانفاق العائلي على الاستهلاك لعام ١٩٨٦م يتراوح بين ٦٥١٩٢ مليون ريال والمتوسط ٧١٨٥٦ مليون ريال ولعام ١٩٨٧م يتراوح الانفاق بين ٦٧٠٨٢ مليون ريال و ٨٠٩٠٠ مليون ريال والمتوسط ٧٣٩٣٩ مليون ريال .

ولقد قام الاستاذ - الدكتور مدني بقياس جملة الانفاق بطريقة اخرى مستخدما في ذلك متوسط نصيب الفرد للاستهلاك من العبوب (الدره ، القمح ، الدقيق) وذلك من واقع الموازين الساعية لهذه السلع (الواردات + الانتاج المحلي - الصادرات) مضروبا في سعر التجزئة حيث بلغ نصيب الفرد من الانفاق على العبوب حوالي ٨٨٠ ريال سنويا ولما كانت نسبة استهلاك العبوب الى جملة الاستهلاك من واقع نتائج الدورة الاولى تمثل ٩٩١ % وبذلك يكون اتفاق الفرد السنوي $\frac{٨٨٠ \times ٨٢٤}{٧٢٨٩١} = ١٠٠٠$ ريال وبالضرب في عدد السكان يكون الانفاق الكلي للسكان ٤

مليون ريال لعام ١٩٨٦ م مقابل ٧٤٩٦٤ مليون ريال لعام ١٩٨٧ م .
- ويلاحظ ان هذه الارقام قريبة جدا من التقديرات المتوسطة المحسوبة بالطريقة السابقة الامر الذي يعطي ثقة في الارقام .

وبمقارنة الانفاق الاستهلاكي كما تم حسابه سابقا برقم الانفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي من واقع الحسابات القومية نلاحظ وجود فرق جوهريه وزيادة في العمدة سوف تستخدم ارقام الحد الادنى للانفاق كما تم حسابها من قبل مع الانفاق من الحسابات القومية نجد ان الحد الادنى للانفاق الاستهلاكي من واقع نتائج المسح ١٩٨٧ ١٩٨٦

٦٧٠٨٢	٦٥١٩٢	٤٠٩٣٩	٣٥٧٢٨	٢٩٤٦٤	٢٦١٤٣
مليون ريال					

الانفاق الاستهلاكي من واقع نتائج الحسابات القومية
الفرق بين التقديرات

واذا حاولنا التعرف على مبررات هذه الفرق لوجدنا ان من اهمها :

١- عدم احتساب انتاج القات ضمن تقديرات الانتاج الزراعي ومن ثم لم ينعكس اثره على الانفاق الاستهلاكي في الحسابات القومية حيث يقدر هذا الرقم كمتم حسابي في حين ورد الانفاق على القات ضمن الانفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي من واقع المسح ويقدر الانفاق السنوي على القات بما قيمته ١٠٨٦١ مليون ريال ١٩٨٦ م مقابل ١١٠٧٣ مليون ريال ١٩٨٧ م (نصيب الفرد من الانفاق السنوي على القات من نتائج المسح ٧١٣١١ ريال وبالضرب في عدد سكان تحصل على التقديرات السابقة) . اذا فهناك ١١ مليار ريال من الفرق السابقة تعود الى عدم احتساب القات ضمن الانتاج بينما يدخل ضمن الاستهلاك .

واذا تصورنا ان هامش التجارة والنقل يمثل حوالي ٥٠ % من قيمة القات وادا اردنا تصحيح جانب الانتاج فلن ٥٠ % من قيمة استهلاك القات يمكن ان يضاف الى الزراعة بينما ٥٠ % الاخر يتأثر بها انشطة النقل والتجارة بعد اخذ الرسوم والضرائب في الاعتبار .

٢- القيمة التقديرية للمباني السكنية : حيث تشير نتائج المسح ان متوسط اتفاق الفرد على السكن وملحقاته (المياه ، الصيانة ... الخ) حوالي ٧٨٦٣ ريال وبالضرب في عدد السكان تحصل على جملة الانفاق على السكن وملحقاته في عام ١٩٨٦ م حوالي ٦٤٥١ مليون ريال مقابل ٦٦٣٨ مليون ريال في عام ١٩٨٧ م . اذا افترضنا ان الانفاق على المياه والصيانة (ملحقات السكن) تمثل ٢٠ % من القيمة الايجارية اي ١٢٩٠ مليون ريال ، ١٣٣٧ مليون ريال في سنوات ١٩٨٦ م ، ١٩٨٧ م على التوالي .

فإن القيمة التقديرية للأيجارات السكنية المحسوبة ضمن الإنفاق من واقع المسح تقدر بحوالي ٥١٦١ مليون ريال ، ٥٣١١ مليون ريال في أعوام ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ م على التوالي . بينما تبلغ القيمة التقديرية للأيجارات السكنية (مدفوع ومحتسب) من واقع الحسابات القومية حوالي ٢٩٤١ مليون ريال ، ٣٦٣٥ مليون ريال للنفوس الأعوام ٨٦ ، ١٩٨٧ م على التوالي وذلك يعني ان هناك فروقاً تصل إلى ٢٢ مليون ريال ١٨٠١ مليون ريال في هذين العامين .

٣- الاستهلاك من الكهرباء حيث تشير نتائج المسح ان ٦٤٪ من اجمالي الاسر يستخدمون الكهرباء (٨٨٥,١ الف اسرة تقريباً) وان ١٣٪ يحصلون على هذه الكهرباء من المؤسسة العامة حوالي ١٨٣ الف اسرة وان ٥١٪ يحصلون على هذه الكهرباء من مصادر اخرى (حوالي ٧٠٢ الف اسرة) .

وان جملة إنفاق السكان على الكهرباء يقدر بحوالي ٧٨٦٧ مليون ريال في عام ١٩٨٦ م مقابل ٨٠٩٥ مليون ريال في عام ١٩٨٧ م .

(١٨٨٥ الف اسرة × ٢٢٢ ريال متوسط استهلاك الاسرة لمدة ٣ شهور × ٤) من بين هذا الاستهلاك ٤٤٢ مليون ريال من المؤسسة و ٣٤٤ مليون ريال من المصادر الأخرى في عام ١٩٨٦ م مقابل ٤٥٥ مليون ريال من المؤسسة و ٣٥٤ مليون ريال من المصادر الأخرى في عام ١٩٨٧ م ولما كان الانتاج الكلي للمؤسسة من واقع بياناتها المالية سواء للاستهلاك العائلي او غير العائلي يقدر بحوالي ٥٣٠ مليون ريال ١٩٨٦ م مقابل ٦١٨ مليون ريال ١٩٨٧ م فقط .

فإذا أضفنا إلى الانتاج الكلي قيمة استهلاك القطاع العائلي من مصادر اخرى (غير المؤسسة) والذي يعتبر من الانتاج القطاع الخاص لاصبح الانتاج الكهرباء في عام ١٩٨٦ م حوالي ٨٦٤ مليون ريال (٣٤٤+٥٢٠) مقابل ٩٧٢ مليون في عام ١٩٨٧ م (٣٥٤+٦١٨) ولما كان نشاط الكهرباء والمياه في الحسابات القومية يظهران معاً فإنه يمكن إضافة قيمة استهلاك المياه والتي قدرت بحوالي ٨٪ من القيمة الأيجارية .

وقد استخدمت هذه النسبة جزافياً نظراً لعدم توفر بيانات المستهلك من المياه ضمن النتائج المنشورة للدورة الأولى ولذلك يقترح تبويب بيانات بنود الإنفاق داخل كل مجموعة بمument اظهار الإنفاق على المياه والترميم الخ داخل مجموعة السكن وملحقاته وهذا لبقية المجموعات في جميع الدورات . وبقدر المستهلك من المياه بحوالي ٥١٦ مليون ريال في عام ١٩٨٦ م مقابل ٥٣١ مليون ريال في عام ١٩٨٧ م . وبذلك يصبح القيمة التقديرية لانتاج الكهرباء والمياه ١٣٨٠ مليون ريال في عام ١٩٨٦ م مقابل ١٥٠٣ مليون ريال في عام ١٩٨٧ م بزيادة عما هو وارد في الحسابات القومية قدرها (١٣٨٠ - ٦٨٥) ٦٩٥ مليون ريال في عام ١٩٨٦ م و (١٥٠٣ - ٩٩٦) ٥٠٧ مليون ريال في عام ١٩٨٧ م .

الاسر المستخدمة للكهرباء حسب المصادر (الدورة الاولى)

نسبة الاسر المستخدمة	من المؤسسة	من مصادر اخرى	متوسط اتفاق الاسرة	في ٣ شهور
حضر	% ٩٣,٨	% ٢,٨	٦٤٦٢ ريال	٦
مراكز	% ٥٠,٦	% ٤٩,٤	٢٣٨ ريال	
ريف	% ٢,٩	% ٥٧,٤	١١٥ ريال	
جمالية الجمهورية	% ٦٤,٨	% ٣٤,٤		

عــ الورادات السلعية . حيث تستخدم الحسابات القومية الورادات من واقع ميزان المدفوعات ولكن لوحظ ان هناك فارقاً كبيراً بين الورادات السلعية في احصاءات الجمارك عن تلك الورادة في ميزان المدفوعات حيث بلغ الفرق في سنتي ١٩٨٥ ، ١٩٨٦م اكثر من ٢ مليار ريال سنوياً اي ان احصاءات الجمارك اكبر من الورادات في ميزان المدفوعات ولاشك ان ذلك يؤثر على قيمة الاستهلاك في الحسابات القومية لانه يحسب متم حسابي اما الانفاق الاستهلاكي من واقع المسح فهو يتاثر بالمتاح من السلع والخدمات وبينما هو الحال في السنوات الماضية اذ بنا نجد ان عام ١٩٨٧ قد اخذ الصورة العكسية حيث يشير ميزان المدفوعات الى ورادات سلعية قيمتها ٣١٣ مليار ريال مقابل ٣٩٠ مليار ريال من واقع احصاءات الجمارك بفارق حوالي ٤٠ مليار ريال . وبذلك نلاحظ ان الورادات عام ١٩٨٧م وفقاً لاحصاءات الجمارك انخفضت بمقابل ٢٠ مليار ريال تقريرياً عما كانت عليه من نفس المصدر عام ١٩٨٦م . وزيادة قدرها ٦٠ مليار تقريرياً من واقع ميزان المدفوعات . الامر الذي يدعوا الى اهمية مراجعة هذه البيانات ودراسة اسباب هذه التناقضات بالطبع من المعروف ضرورة وجود فروق بين هذين الاسلوبين في تقديم احصاءات التجارة الخارجية ولكن لابد وان يكون هناك منطقة في الارقام واسباباً واضحة لهذه الاختلافات ولاشك ان التغير في رقم الورادات سيترتب عليه تغير في هوامش التجارة والنقل والرسوم الجمركية وبالتالي يكون له اثار تراكمية على انشطته الاخرى .

من هذه البند الاربعة السابقة تعرفنا على اسباب فروق تقدر قيمتها بحوالي ١٥ مليار ريال في كل عام ولو ان بقية بيانات الدورة الاولى وخاصة المتعلقة منها بالخدمات الشخصية والاجتماعية وخدمات النقل والخدمات التعليمية مفصلة على مستوى بنودها التفصيلية لامكن التعرف على قيمة ما يستهلكه القطاع العائلي من هذه الخدمات وبالتالي هذه القية تعتبر انتاجاً لدى انشطة الخدمات ولكن البيانات المتاحة عن هذه الخدمات تتضمن الانفاق على بعض السلع والادوات المشتراء لهذه الاغراض دون انفصال عن الخدمات المشتراء ذاتها .

ولاشك ان التعرف على اسباب هذه الفروق يتتيح الفرصة لمعالجتها فعلى سبيل المثال الفرق الناتج عن الالات اما ان يضاف الى الانتاج واما ان يستبعد من الاستهلاك حتى يكون هناك توازن بين الانتاج والاستهلاك . اما الفروق الاخرى فإنه يمكن تصويبها . ولذلك اكرر اقتراحني بسرعة تجهيز الدورات الأربع للمسح بالتفصيل الكاف الذي يفصل بين البنود المختلفة داخل المجموعة السعوية او الخدمية بهدف التعرف على الخدمات وانه من المتوقع ان ينخفض الفرق كثيراً عند استخدام نتائج الدورات الأربع وخاصة وان الدورة الأولى من المعتدل ان يكون هناك نسبة عالية من المبالغة في بياناتها الامر الذي قد يتغير في الدورات الأخرى .

ولاشك ان هذه الفروق بين الانفاق الاستهلاكي من واقع تقديرات الحسابات القومية ومن واقع مسح نفقات ودخل الاسر لانقلل اطلاقاً من اهمية ودرجة الثقة في تقديرات الحسابات القومية بل انها قد تقوم دليلاً على تدعيم هذه البيانات وزيادة الثقة بها . وكما اشرت في تقريري الأول والثاني اكرر ان سلسلة البيانات التي تم اعدادها حتى عام ١٩٨٧ هي افضل ما يمكن التوصل اليه في ظل هذا القصور من البيانات . فعند تقييم ارقام الحسابات القومية فإننا نبحث عن امررين اولهما ما هي البيانات المستخدمة ومصادرها ثم الاسلوب المستخدم في معالجة هذه البيانات ولاشك ان الاسلوب يتواكب مع البيانات المتاحة وتفضيلاتها الممكنة . وبالنسبة لسلسلة البيانات المتاحة عن الحسابات القومية(كما اشرت من قبل) استخدم في تركيبها اسلوب علمي دقيق . ولما كان دائماً نسخة الى التطور والتقدم وكلما وصلنا الى مرحلة تدعينا الى مرحلة أعلى وعادة نقطة الانطلاق في التطور هي قاعدة البيانات الأساسية فكلما كانت البيانات مباشرة وحديثة ومن واقع مسح او حسابات ختامية كانت درجة الثقة فيها عالية ومن ثم ترتفع درجة الثقة في النتائج المترتبة عليها . وبالنسبة لبيانات ١٩٨٧ فإنها مازالت أولية لأن بعض الانشطه قد تم تقاديره من واقع الموازنة او بياناتهما الأولية وذلك لأن حساباتها الختامية لم تكن متاحة ولذلك اقترح مراجعة هذه الانشطه بمجرد توفر حساباتها الختامية (البنوك ، التأمين ، مشروعات القطاع العام والمختلط الحسابات الختامية للحكومة ... الخ) بهدف الحصول على التقديرات النهائية .

وبذلك تحظى البيانات بدرجة عالية من القبول والقابلية للاستخدام في العمليات التخطيطية .

ومع تقديري لاسلوب الذي استخدم في تركيب سلسلة البيانات التي تم اعدادها والدرجة العالية من الثقة فيها الا انني ما زلت اكرر اقتراحاتي السابقة بشأن تطوير مصادر البيانات بهدف الحصول على بيانات أعلى في الدقة وبالتالي نتائج أعلى في الثقة ومن المقترنات التي اعيد ذكرها:-

- هناك قصور كبير ومعهدة في تقدير مستلزمات الانتاج الزراعي حيث تتم كنسبة من الانتاج بالتقدير الجزاوي وذلك لأن هذه البيانات غير متوافرة لدى وزارة الزراعة . لمعالجة هذه المشكلة من الممكن الاستفاده من المسح الزراعي السابق اجراؤه وخاصة وان الاستثمار (الاستبيان) يحوي الكثير من البيانات التي تغطي باغراض الحسابات القومية كما تساعد في تركيب الكثير من معدلات الانتاج والانتاجية حسب نوع المنتج ... الخ.

ومن ثم يكن استخدام النتائج المستخرجه من هذا المسح بدلًا من النسب المستخدمه جزائياً . وقد سبق ان اقتربت مجموعة من الجد اوالممكן استخراجها من الاستبيان المشار اليه والتي تخدم هذه الاغراض (مرفق نسخه من الجداول) وكما ان هذا التطور سيساعد على تدقيق بيانات القطاع الزراعي بالاسعار الجاريه فإنه سيساعد ايضا على اعداد التقديرات بالاسعار المثبته حيث يمكن استخدام اما الطريقة المباشره (ضرب كل من الانتاج ومستلزماته × اسعار سنة الاساس) او تركيب رقم قياسي للإنتاج الزراعي يستخدم كمصحح لهذا القطاع (رقم خاص بالانتاج واخر خاص بالمستلزمات) والانتاج الزراعي حاليا يغطي الانتاج المادي فقط دون التعرض للخدمات الزراعيه ولذلك يقترح اضافة الخدمات الزراعيه التي تقوم بها المؤسسات العامه الى قطاع الزراعة .

٢- بالنسبة للصناعات الاستخراجيه فإنه يقترح اجراء عينة صغيره تمثل المنشآت العامله في هذا النشاط بهدف الحصول على كمية وقيمه الانتاج ومستلزماته ومن ثم الاسعار .

٣- وفيما يتعلق بالصناعات التحويليه فقد سبق واقتربت اعادة النظر في الاستثماره المستخدمة في المسح الصناعي الجاري الذي تقوم به الادارة العامة للاحصاء . واكرر هنا هذا الاقتراح وارفق مع هذا التقرير النموذج المقترن ليغطي المنشآت الكبيرة والمتوسطة على ان تؤخذ عينة من المنشآت الصغيرة من واقع اطار تعداد المنشآت لعام ١٩٨٦م وبعد لها استبيان مبسط .

وسوف يساعد هذا الاقتراح في امكانية الفصل بين القطاع العام والمختلف والخاص ومن ثم اعداد حسابات مستقله لكل منها وابراز دوره في الاقتصاد القومي . هنا الى جانب الحصول على بيانات حديثه سنويها مباشرة يمكن مراجعتها على الحسابات الختامية للمشروع او المنشآة . كما يساعد هذا الاقتراح في تركيب ارقام قياسيه للإنتاج الصناعي وتسهيل مهمة اعداد التقديرات بالاسعار المثبته وذلك كما هو موضح بالتفصيل في التقرير الاول .

٤- وفيما يتعلق بقطاع الكهرباء والمياه فلاشك ان بيانات المؤسسات العامة دقيقة وكافية ولكن المشكلة تتركز في مساهمة القطاع الخاص وفي رأي ان البيانات التي يوفرها المسح عند الانفاق على الكهرباء والمياه حسب نوع المصدر تمثل مصدرها هاما يمكن الاعتماد عليه عند تقدير مساهمة القطاع الخاص في انتاج الكهرباء والمياه تم إضافتها الى انتاج المؤسسات العامة .

٥- بالنسبة لقطاع التشييد والبناء الذي يعتمد على تراخيص البناء بالإضافة الى قيمة المنفذ من التشييد والبناء في الخطة كتكوين رأسمالي سواء بالاسعار الجارية او الاسعار المثبتة . ولاشك ان هذا النهج مقبول في غيبة الكثير من البيانات عن شركات المقاولات ... الخ . وقد يكون من المفضل لو تم متابعة تراخيص البناء للتعرف على مستوى التنفيذ والقيمة الاجمالية الفعلية للبناء .

اما فيما يتعلق بالتقديرات بالاسعار المثبته فإنه يقترح تركيب رقم قياسي لاسعار مواد البناء بالإضافة الى رقم قياسي للأجور اي يتم تصحيح المنتجات بالتغير في اسعار المدخلات . وفي حالة المبني النموذجي التي تبنى في الريف بواسطة اصحابها والتي تقدر حسب زيادة عدد السكان فإنه يمكن الاعتماد على عدد هذه المبني لاعداد رقم قياسي للكمية مفترضين التمايل والنمطية بين هذه المبني .

كما يمكن تركيب ارقام قياسية . سعرية توحدات البناء المتماثلة سواء كانت هذه الوحدة المتر المربع من المباني حسب نوعها (خرسانية ، حجرية ، الخ) او البيت الريفي بمواصفاته معينه ... الخ ولكن هذه الطريقة تحتاج الى كثير من البيانات التفصيلية .

ويلاحظ ان مصلحة الطرق يتم معالجتها ضمن نشاط النقل والمواصلات رغم ان انتاجها يتمثل في انشاء وصيانة الطرق والجسور وهذا يدخل ضمن انتاج التشييد والبناء كما ان التكوينات الرأسمالية التي تتم في هذه الوحدة تعتبر تكوينا رأسانيا في النشاط المنتج (التشييد والبناء) .

٦- فيما يتعلق بالتجارة فكما اشرت في تقاريري السابقة ان هوامش التجارة يتم تقديرها كنسبة من الانتاج المحلي في قطاع الزراعة والصناعة وكذلك على الواردات مع الاخذ في الاعتبار ان هناك نسبة من الانتاج المحلي (زراعة او صناعة) يتم استهلاكها ذاتيا ومن ثم لاقدر لها هوامش وهذا النهج لا ينبع عليه بشرط الشمول الكامل للواردات سواء كانت الواردات تمت بواسطة القطاع الخاص او الحكومة او جهة اخرى سواء كانت تباع باعصار السوق او اسعار مدروسة وقد سبق توضيح ذلك تفصيلا في تقريري الاول .

٧- البنوك والتأمين والمؤسسات المالية الاخرى : وكما اشرت من قبل يعتبر هذا القطاع من ادق القطاعات واكثرها توفر للبيانات حيث لامشكلة في توفر بياناته بصفة منتظمة . وقد تم شرح وتوضيح الطريقة المستخدمة في تقدير رسم الخدمة المصرفية المحاسب من امثلة رقميه من حسابات أحد البنوك وكذلك قطاع التأمين ويوضح ذلك التفصيل في التقرير الاول .
وفيما يتعلق بالتقديرات بالاصل المثبتة هناك مصححات كثيرة يمكن استخدامها مثل الارقام القياسية لاسعار المستهلكين ، او رقم قياسي بعد لعناصر المدخلات ... الخ والكثير من الدول تفضل استخدام الرقم القياسي الضمني للناتج المحلي الاجمالي على اعتبار ان النشاط الاقتصاد عادة ينعكس على الجهاز المالي .

٨- خدمات النقل والمواصلات والتغذية : وقد لا تكون هناك مشكلة فيما يتعلق بالنقل الجوي او المواصلات السلكية واللاسلكية ولكن المشكلة تتركز في النقل البري الذي يقوم به القطاع الخاص حيث يتم الاعتماد على التراخيص الخاصة بالسيارات الاجرة ونقل البضائع ... الخ . وفي هذا المجال لابد وان اشير باهمية الشمول حيث يجب ان يشمل هذا القطاع مكاتب السفر والسياحة ومشروع شركات الطيران والنقل البحري .

وفيما يتعلق بالتقديرات بالاسعار المثبتة فإن الامر يتطلب اعداد مصحح خاص لكل نوع من هذه الخدمات على حده . كتعريفة اجود النقل البري ، النقل الجوي ، نقل البضائع ، اجرة الخدمات البريدية والهاتفية ... الخ كما هو موضع تفصيلا في التقرير الاول .

٩- بالنسبة للإيجارات السكنية فإن مسح نفقات ودخل الاسر يقدم بيانات مقبولة للقيمة الإيجارية المدفوعة والقيمة الإيجارية التقديرية للمباني المشغولة بمالكيها ومن ثم يمكن الاعتماد على هذا المصدر واعتباره كنقطة اساس لتقديرات هذا النشاط سواء المتعلقة بالانتاج او مستلزمات الانتاج .

١٠- الخدمات الشخصية والاجتماعية وهذا القطاع مصادره محدودة جداً ولذلك يقترح اجراء مسح عن طريقة عينة تغطي مختلف هذه الخدمات من واقع اطراف تعداد المنشآت لعام ١٩٨٦م . كما يتقترح عند تجهيز بيانات مسح نفقات ودخل الاسر ان يتم تفصيل البند الخاصة بهذه الخدمات داخل مجموعاتها الرئيسية وذلك بهدف الربط بين ما يستهلكه القطاع العائلي من خدمات وانتاج هذه الخدمات مع الاخذ في الاعتبار الخدمات التي تذهب ضمن الاستهلاك الوسيط . ويتم اعداد مسح خاص بكل نوع من انواع الخدمات لاعداد التقديرات بالاسعار المشتبه .

١١- بالنسبة لمنتجي الخدمات الحكومية فحساباتها الختامية متاحة ومنتظمة وقد سبق ان اقترحت استبعاد المبيعات المسروقة وغير المسروقة من الانفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة وقد اوضحت طريقة تركيب حسابات الانتاج والدخل والانفاق والتمويل الرأسمالي من واقع بيانات توضيحية وواقعية . ولكن هناك بعض البندود التي ترد اجمالياً مثل المصاروفات غير المبوبة او الانفاق من خارج الموازنة وفي هذا الصدد اقترحت ضرورة الحصول على تفصيلاتها وقد افاد الاخ - علي العسيلي ان هذين البنددين سوف يختفيان تدريجياً خلال السنوات التالية . اما بالنسبة للتقديرات بالاسعار المشتبه فإنه يمكن تركيب رقم قياسي للأجور باعتبار ان القيمة المضافة في هذا القطاع تمثل في الاجور (تعويضات العاملين) على ان يتم ترجيح الاجر بعد العاملين حسب مستوياتهم المختلفة .

كما ان تجهيز بيانات الدخل التي تم جمعها في الدورة الرابعة سوف تقدم لنا الكثير من المؤشرات التي يمكن دراستها ولذلك يقترح تجهيزها في اقرب فرصة ممكنه . ولاشك ان تجهيز نتائج بيانات الدورات الأربع سوف يتتيح متواسطات اكبر دقه ومن ثم يعاد حساب هذه النتائج مرة ثانية كما انها سوف تقدم تفصيلات يمكن بمقتضاهما التعرف على الانفاق على الخدمات . ومن ثم يمكن الحكم على مدى دقة البيانات في المسح ومقارنتها بالنتائج النهائية للحسابات القومية وخاصة اذا علمنا ان تقديرات ١٩٨٧م مازالت تقديرات اولية قد تتغيرا كثيراً عند اعداد التقديرات النهائية بعد توفر الاحصاءات والحسابات النهائية . وقد عقدت عدة لقاءات مع الاستاذ الدكتور - محمود الشافعي كبير المستشارين والاستاذ - الدكتور - مدني دسوقي - مدير مشروع تقوية النشاطات الاحصائية تم فيها مناقشة التقرير .

كما عقد لقاء مع الاستاذ - يحيى القيريل - مدير عام الاحصاء وحضره الدكتور - مدني دسوقي مدير مشروع تقوية النشاطات الاحصائية والاخوة - علي العسيلي ، وامين عبدالواسع حيث تم استعراض التقرير واهم التوصيات التي تضمنها وطريقة تنفيذ الدورة التدريبية المقترحة واحتياجات قسم الحسابات القومية من الكوادر الفنية .

ثانياً: ان العاملين في مجال الحسابات القومية سواء في الجمهورية العربية الصينية او في اي من الدول الاخرى يتعاملون مع جميع الاحصاءات وبذلك فهم يبذلون جهداً اكبر من اخوانهم في الاقسام الاخرى فالاحصاءات النوعية عندما يستقر نظامها واستبياناتها تصبح العملية روتينيه بينما العكس بالنسبة للحسابات القومية فالعاملون في هذا النوع من الاحصاءات مطلوب منهم ان يكونوا في تطور مستمر واطلاع دائم على كل ما هو جديد سعياً وراء ما يمكن توفيره من بيانات او زيادة في درجة الدقة والتفصيل وخاصة في تلك الدول التي لم تطبق بعد نظاماً متكاملاً للحسابات القومية؛ وحتس لايقع العاملون في هذا المجال فريسة للمقارنة بينهم وبين زملائهم بالادارات الاجنبية فانهم يحتاجون الى ان يشعروا بالرعاية والتقدير سواء كان ذلك في تقدير مادي او ادبى او معنوي هذا بالإضافة الى توفير فرص التدريب والتعليم لهم سواء كان ذلك داخلياً او خارجياً .

كما ان خلق كوادر وطنية هو هدف اساسي تسعى اليه وتدعمه الامم المتحدة والمنظمات المختلفة كما ان الكثير من الدول يضع الحسابات القومية في مستوى الادارات العامة او حتى أعلى من الادارات العامة الاخرى ضمناً للحصول على البيانات وفق مفاهيم وتعريفات موحدة ومحددة وتحقيقاً للتتنسيق والتكامل بين الادارات العامة الاخرى . كما ان قدراء كباراً من التنسيق يجب ان يوجد في هذا المجال بين الادارة العامة للإحصاء والادارة العامة للتخطيط فالحسابات القومية تهدف أساساً لخدمة التخطيط وباستعراضنا للكوادر الوطنية العاملة في مجال الحسابات القومية في الادارة العامة للإحصاء نلاحظ ان قسم الحسابات القومية يتكون من اربعة افراد هم :

- ١- على احمد العسيلي
٢- امين عبد الواسع
٣- علي محمد سيف
٤- عبدالباري الكستيان

ويلاحظ ان الاثنين الاخرين طلبة يدرسون في الجامعة ولديهم تفرع ثلاثة ايام في الأسبوع احدهم في كلية الشريقة والآخر في كلية التجارة .

ولاشك اتنا نشجع العلم والتعلم ولكن ذلك يعني ان عب "العمل الحقيقي" يقع على عاتق اثنين فقط هم على الصisلي وامين عبدالواسع . ولاشك ان ذلك عب كبير قد يعوق عملية التطور وخاصة وان الاحصاءات النوعية في الادارات الاخرى لاتوفر احتياجات المحاسبة القومية كما ان التنسيق غير متكامل بين الحسابات القومية والادارات الاخرى لتوفير البيانات في الوقت وبالاسلوب المناسب للحسابات القومية .

ولذلك فإني اقترح تدعيم القسم بعدد من الكوادر التي ترغب في هذا العمل لأن العمل في مجال الحسابات القومية لابد وأن يكون نابعاً من رغبة ذاتيه واهتمام بهذا الموضوع والا تجمد العمل وقد حركته التطوريه ويمكن ان يعمل قسماً الحسابات القومية والاحصاءات المالية معاً كفريق عمل واحد لزيادة القوة الفنية .

واذا تطرقنا الى مجال التدريب فإنه لوحظ ان السيد - العسيلي رئيس القسم فقط هو الذي شارك في دورات تدريبية من قبل ولذلك اقترح :

١- اعداد دورة تدريبية محلية قصيرة الاجل لمة ثلاثة اسابيع بمعدل اربعة ساعات يومياً ولمدة خمسة ايام في الأسبوع .

$$\begin{aligned} 4 \text{ ساعات} \times 5 \text{ ايام} &= 20 \text{ ساعة في الأسبوع} \\ 20 \text{ ساعة} \times 3 \text{ اسابيع} &= 60 \text{ ساعة} \end{aligned}$$

يحضرها عدد من العاملين لايزيد عددهم عن ١٥ متدربي وبعد انتهاء الدورة وتقدير نتائجها يختار مجموعة منهم للعمل في قسم الحسابات القومية تحت اشراف السيد - علي العسيلي والسيد - امين عبدالواسع ليكتسبوا خبرة تطبيقية .

٢- في المرحلة الثانية تتم زيارات تدريبية في اي من الدول التي قطعت شوطاً في هذا المجال مثل : الأردن ، سوريا ، العراق ، مصر لمدة تتراوح بين شهرين او ثلاثة على ان يختار في الزيارة الواحدة احد العاملين القدماه واحد العاملين الجدد لتدعيم الخبرة والاستفادة من التجارب المماثلة في الدول الأخرى . ويمكن تنفيذ هذه المرحلة على دورتين او ثلاث .

٣- يمكن في حالة توفر التمويل المناسب المشاركة في بعض الدورات المتقدمة في مجال الحسابات القومية سواء في الولايات المتحدة او غيرها من ادول .

يمكن ان يكون برنامج الدورة التدريبية المحلية قصيرة الاجل على النحو التالي :

(١٤)

مشروع مقترن لدورة تدريبية في
الحسابات القومية

مسلسل	الموضوع	عدد الساعات
١	افتتاح	
	كلمة السيد - نائب رئيس الوزراء وزير التنمية رئيس الجهاز المركزي للتخطيط	
	كلمة السيد - مدير عام الادارة العامة للإحصاء	
٤	أهمية المحاسبة القومية	٤
	- التعريف بالمحاسبة القومية	
	- أهمية المحاسبة القومية	
	- تطور المحاسبة القومية	
٦	الاطار الفكري للمحاسبة القومية	٦
	- تعريف الناتج المحلي	
	- التيار والرصيد	
	- المقيم وغير المقيم	
	- المنتجات النهائية وغير النهائية	
٨	طرق قياس الناتج المحلي الاجمالي	٨
	- تجنب الازدواج في الحساب	
	- طريقة المنتجات النهائية	
	- طريقة القيمة المضافة	
	- طريقة عوائد عوامل الانتاج	
	- الربط بين الطرق المختلفة	
٤	المدفوعات التحويلية	٤
	- الضرائب	
	- الاعانات	
	- التحويليات الحكومية	
	- مدفوعات تحويلية اخرى	
١	اهم اصول الثابت	٥
٢	تحديد دائرة الانتاج	٦
٦	طرق العرض المختلفة	٧
	- صورة الحسابات	
	- صورة البيان التوازنى	
	- صورة المصفوفة	
	- المعادلات الرياضية	

تابع

مسلسل	الموضوع	عدد الساعات
٨	ال التقسيم القطاعي و مشاكل التطبيق مع التطبيق على التجربة اليمنية	٤
٩	الحسابات والجداول الملحقة بالنظام مع التطبيق على التجربة اليمنية	٣
	- حسابات المجموعة الأولى	
	- حسابات المجموعة الثانية	
	- حسابات المجموعة الثالثة	
	- الرابط بين الحسابات على المستوى القطاعي والمستوى التوسي	
١٠	التكوين الرأسمالي الصافي والأجمالي	١
١١	المصادر الاحصائية (مع التطبيق على التجربة اليمنية) وتطورها	٤
	- المسوح	
	- الاحصاءات الجارية	
	- التعدادات	
	- الحساب الختامي للحكومة والقطاع العام والمختلط	
١٢	معالجة بعض المشاكل ذات الطبيعة الخاصة	٤
	- قطاع البنوك والمؤسسات المالية	
	- قطاع التأمين	
	- الإيجارات السكنية	
	- البيعات المسروقة وغير المسروقة	
	- ميزان المدفوعات	
	- النفقة	
١٣	الحسابات القومية بالاسعار المثبتة مع التطبيق على التجربة اليمنية	٥
	- المصححات وتركيبها	
	- البيانات اللازمة لهذه المصححات	
١٤	العلاقة بين الحسابات القومية وجداول المدخلات والمخرجات	٢
١٥	استخدامات الحسابات القومية كنموذج تخطيطي	٢
١٦	ندوة مفتوحة	٢
	- مناقشة حرة	
	- الرد على اية استفسارات	
	- اقتراح تحسين المصادر والاساليب	
١٧	ختام وتسليم شهادات التقدير	
	المجموع ستون ساعة لمدة ٣ اسابيع	٦٠

- وحتى تتحقق الجدية وتشجيعاً للمتدربين يقترح :
- ان تفتتح الدورة التدريبية برعاية كبار المسؤولين بالجهاز وتوجيهه كلمة تشجيعية للمتدربين وتبليان أهمية تربية كوادر وطنية وكذلك حفل الختام حيث تسلم شهادات تقدير للمتدربين الالفاء على ان تؤخذ نتيجة هذه الدورة كأحد المعايير التي تؤخذ في الاعتبار عند الترقيات او العلاوات او الزيارات او المكافآت التشجيعية ... الخ .
 - استعداداً للدورة التدريبية يقترح ان يقوم السيد - علي العسيلي والسيد - امين عبدالواسع بتسجيل التجربة اليمنية في مجال الحسابات القومية سواء بالاسعار الجارية او الاسعار المثبتة لعرضها ومناقشتها اثناء الدورة ويقترح في نهاية الدورة عقد ندوة مفتوحة . يحضرها المحاضرون الى جانب كبار المسؤولين بالجهاز المركزي للتخطيط لمناقشة اية اقتراحات او توصيات او الرد على اية استفسارات او اسئلة .
 - يختار المتدربون قبل بدء الدورة بوقت كاف ويختاروا بذلك بكتاب رسمي ضماناً للجدية .
 - يقترح ان تكون الدورة في شهر اكتوبر ١٩٨٨م .
 - يتم الاستعانة ببعض الاخوة من داخل الجهاز المركزي للتخطيط في القاء بعض المحاضرات اثناء الدورة كما يمكن الاستعانة ببعض اساتذة المحاسبة القومية في جامعة صنعاء للمساعدة في القاء بعض المحاضرات ويقترح في هذا المجال . الاستاذ - الدكتور - عباس السيد ابراهيم - استاذ الحسابات القومية - كلية التجارة جامعة صنعاء . ويختار المحاضرون بذلك قبل بدء الدورة بوقت كاف لاعداد محاضرهم على ان تكون مكتوبة قبل بدء الدورة .
 - يتم دراسة طرق تمويل هؤلاء المحاضرين وكيفية مكافأتهم ومصادر التمويل الممكنة .

ثالثا:- حسابات القطاع العام والمختلط: تم استعراض الوحدات العاملة في مجال القطاع العام والمختلط في مختلف الانشطة ويقدر عددها بحوالي ٣٠ مشروع وعلى ضوء الحسابات الختامية لهذه المشروعات يمكن تصوير حسابات الانتاج والدخل والانفاق وحسابات التمويل الرأسمالي ومن واقع بيانات الشركة اليمنية لصناعة وتجارة الادوية لعام ١٩٨٥ تم تصوير الحسابات الثلاث السابقة على سبيل التدريب ويمكن استكمال باقي الوحدات سواء بالقطاع العام او المختلط على نفس النهج وقد تم اعادة تصوير حسابات الشركة بما يتفق واغراض الحسابات القومية سواء في مجال العمليات الجارية او الرأسمالية.

وقد اتضح ان هناك بعض البنود التي تستدعي الاستفسار عن طبيعتها في حسابات الشركة ومن امثلة ذلك الاختلاف الوارد في رقم التغير في المخزون في حساب العمليات الجارية عن الرقم المماثل والوارد في حساب العمليات الرأسمالية. وكذلك بعض البنود المؤقتة . ولذلك اتفق مع الاستاذ امين عبدالواسع والاخ علي العسيلي على الاستفسار عن اسباب ذلك الاختلاف من الشركة ومن ثم يتم معالجة المخزون حسب ما يتم توضيحه وفيما يلي نموذج الحسابات التي تم تركيبها على سبيل التدريب.

الشركة اليمنية لتجارة وصناعة الأدوية
حساب الموارد والاستخدامات ١٩٨٥

(الف ريال)

<u>الموارد</u>	<u>الاستخدامات</u>
٣١١٧١ ايرادات النشاط الجاري	٢١٨١٤ اجور
٧٠٩٩ ايرادات متنوعة	١٧٢٢١ مستلزمات سلعية جمركية
١٩٨٨٣٧ مبيعات بضائع بفرض البيع	١٩٣٤٣٦ مشتريات بضائع بفرض البيع
٢٦٥٧٣ تغير في المخزون	٤٠٣٠٩ رصيد
٢٦٣٦٨٠ جملة الموارد الجارية	٢٦٣٦٨٠ جملة الاستخدامات الجارية
	٣٣١٩٣ المصروفات الجارية التخطيطية
	والتحويلية
٤٠٢٠٩ رصيد	
٩٢٨ ايرادات اوراق مالية	٩٥٤٨ مرحل للتوزيع
١٦٠٤ ايرادات جارية تحويلية	٤٢٧٤١
٤٢٧٤١	٤٢٧٤١
٩٥٤٨ ارباح مرحلة التوزيع	١١٢٣٦ مشاريع قيد التنفيذ واخرى
	٤٧١٣ توظيفات استشارية
	٤٧٦٣٧ زيادة في المخزون
٥٧٧٦٥ عجز العمليات الرأسمالية	٣٧٣٧٧ تحويلات رأسمالية
٦٧٣١٣ جملة	٦٧٣١٣ جملة

الشركة اليمنية لتجارة وصناعة الادوية

١٩٨٥

ح/ الانتاج

(الف ريال)

٥٧٧٤٤	٥٧٧٤٤ منتجات رئيسية	١٢٨١٤ تعويضات العاملين
٥٤٠١	٥٤٠١ منتجات ثانوية (الهامش التجاري)	١٧٣٦٩ مستلزمات سلعية وخدمة
٧٠٩٩	٧٠٩٩ ايرادات اخرى	٣٥٦١١ فائض العمليات
		٤٥٣٩ الاعلاك
		١١ الضرائب المباشرة
		الاعاتات -
		<u>٧٠٢٤٤</u>

ح/ الدخل والانفاق

<u>دخل الملكية</u>		
٣٥٦١١	فائد العمليات	٦٥٩ فوائد
	<u>دخل الملكية</u>	-
٩٢٨	انصبة	صافي اقساط التامين
—	فوائد	مصاريفات سنوات سابقة
١٣٣	ايجارات	٣١٤٤ ضرائب مباشرة
	صافي اقساط التامين	— غرامات وعنويات
٥٥	تعويضات التامين	١٣٤٦ التحويلات الجارية الاخرى
٢٢٣	تحويلات جارية اخرى	
١١٨٤	ايرادات تخص سنوات سابقة	
		٢٠٨٤٣ الادخار*

٣٨١٤٣٣٨١٤٣

تم احتساب الايجارات ضمن مستلزمات الانتاج

* يشمل المرحل للتوزيع + اعباء المخصصات (١١٣٩٤+٩٥٤٨)

ح/تمويل رأس المال
(الف ريال)

٤٧٦٣٧ التغير في المخزون	٢٠٨٤٣ الادخار	
١٠١٣٥ التكوين الرأسمالي		
	٤٥٣٩ الاملاك	لأصول الثابتة
		١١٠١ صافي مشتريات الاراضي
	- تحويلات راسمالية	صافي مشتريات الاصول المعنوية
		٣٧٣٧ التحويلات الرأسمالية
		٣٧٣١٨ صافي الاقراض (الاقتران)

٢٥٣٨٣٢٥٣٨٣

- ١- يستفسر عن اسباب الاختلاف بين رقمي التغير في المخزون في حساب العمليات الجارية والعمليات الرأسمالية ويعالج في الحسابات
- ٢- يستفسر عن طبيعة بند المشاريع الاخرى والحسابات المؤقتة وهل هي حسابات توازنية او مصروفات فعلية واذا كانت مصروفات راسمالية فعلية فتعالج ضمن الانفاق الرأسمالي.

ملحق:

القطاع العام:

نشاط البنوك والمؤسسات	البنك المركزي
	البنك الزراعي

قطاع الصناعة	مؤسسة الغزل والنسيج
	صناعة الاسمنت
	المجمعات الصناعية
	النفط والثروات المعدنية

التجارة	التجارة الخارجية والحبوب
	الجمعية الاستهلاكية

الكهرباء والمياه	المياه والمجاري
	الكهرباء

تشييد	المؤسسة العامة للطرق
-------	----------------------

نقل ومواصلات	الطيران المدني والارصاد
	الموانئ وشئون البحرية

خدمات	الاذاعة والتلفزيون
	الصحافة والأنباء
	السياحة

زراعة	هيئة تطوير تهامة
زراعة	الثروة السمكية
نقل ومواصلات	النقل البري
المواصلات السلكية واللاسلكية	هيئة البحوث الزراعية
نقل ومواصلات	
زراعة	

المختلط:

بنوك	البنك اليمني البنك الصناعي بنك الاسكان
صناعة	شركة الادوية
صناعة	التبغ والكبريت
نقل وموارد	الخطوط الجوية اليمنية
بنوك	اليمنية للاستثمار والتمويل

التوصيات

- ١- استخدام النموذج المقترن من قبل والخاص بالاحصاءات الصناعية الجارية سنويا حيث ان النموذج المستخدم به الكثير من العيوب .
- ٢- الاستفادة من الاطار المتاح من واقع تعداد المنشآت لعام ١٩٨٦م في تحطيم المنشآت الكبيرة والمتوسطة وسحب عينة من المنشآت الصغيرة تغطي انشطة الصناعة والخدمات الأخرى حيث ان هذا القطاع مجهولا ولا يتتوفر عنه أية بيانات على ان يتم تنفيذ ذلك سنويا للحصول على بيانات حديثة .
- ٣- لاشك ان عدم صدور قانون للاحصاء حتى الان يعيق كثيرا الحصول على بعض المعلومات في الوقت المناسب وبالدقة الكافية اذ ان القانون يوفر الضمانات الكافية لمعطى البيان وكذلك للجهاز الاحصائي ويخلق جوا من الثقة المتبادلة والوعي الاحصائي ولذلك يتقترح الاسراع في صدور هذا القانون .
- ٤- سرعة تجهيز بيانات مسح نفقات ودخل الاسر للاستفادة منها في الدراسات التحليلية المختلفة سواء المتعلقة منها بالمرؤون او الاوزان الترجيحية التي يمكن ان تستخدم في تركيب ارقام قياسية لاسعار المستهلكين تعتمد على اوزان حديثة اذ ان النطء الاستهلاكي للمجتمع اليمني قد تغير كثيرا خلال هذه لاسنوات . كما يتقترح ان يتم تبوييب النتائج على مستوى البنود الفرعية داخل مجموعة الانفاق وذلك لامكانية الربط بين نتائج هذا المسح والحسابات القومية كما يتقترح تبوييب بيانات الدخل التي تم جمعها ضمن الدورة الرابعة بالتفصيل حتى يمكن الربط بين عناصر الدخل والانفاق داخل البحث وكذلك الاستفادة من هذه البيانات في مجال الحسابات القومية .
- ٥- وجود تنسيق وتكامل بين الادارات النوعية وادارة الحسابات القومية داخل الادارة العامة للاحصاء وبهدف وحدة المفاهيم والتعاريف التي تجمع بمقتضاهما البيانات وذل توفيرها للجهد والمال كما يتقترح التنسيق بين الادارة العامة للاحصاء والادارة العامة للتخطيط بشأن تحديد الاحتياجات الاحصائية الازمة للتخطيط والشكل المطلوب في الوقت المناسب اذ ان التخطيط هو المستخدم الاول للحسابات القومية .
- ٦- تدعيم المجموعة العاملة في مجال الحسابات القومية بكوادر فنية وتوفير التدريب المناسب محليا وخارجيا كما ورد ذلك بالتفصيل في التقرير وتشجيعهم على التطوير بهدف الوصول الى بيانات اكثرا دقة وشمولا .
- ٧- سرعة تجهيز كافة المسوح التي يتم اجراؤها بهدف تحقيق الاستفادة الكاملة منها .
- ٨- يعقد امتحان في نهاية الدورة التدريبية المحلية المقترنة وتقيم المتدربين على ضوء نتائج الامتحان وتسليمهم شهادات تقدير و اختيار افضل العناصر التي يمكن العاقها بالعمل في ادارة الحسابات القومية .
- ٩- توفير المصادر الاحصائية السابقة الاشارة اليها في التقرير لرفع مستوى التقديرات ودرجة الثقة بها وذلك يستدعي تنفيذ التوصيات السابقة عرضها في صلت التقرير .
- ١٠- مراجعة بيانات التجارة الخارجية للتعرف على اسباب التقلبات السابقة الاشارة اليها في التقرير وذلك مع البنك المركزي .
- ١١- تطوير الرقم القياسي لاسعار المستهلكيه ليشمل الريف والحضر لاعطائه المزيد من الدقة والتتمثل .

الأخوة الذين التقى بهم أثناء المهمة

مدير عام الاحصاء
رئيس قسم الحسابات القومية
قسم الحسابات القومية

كبير مستشاريين

الادارة العامة للإحصاء:

الاخ - يحيى القيرزلي
الاخ - علي العسيلي
الاخ - امين عبدالواسع

الادارة العامة للتخطيمات:

الأستاذ - الدكتور - محمود الشافعي

الامم المتحدة:

الأستاذ - الدكتور - مدنی دسوقي
الأستاذ - محمد عبدالواحد
السيد - من
السيد - نجاة يوسف قسامي

مدير مشروع تقوية النشاطات الاحصائية .
مسئول البرامـج
مسؤولة البرامـج
مشروع تقوية النشاطات الاحصائية .

وإنه ليسعني أن أقدم لهم جميعا خالص الشكر والتقدير على تعاونهم أثناء هذه المهمة .

UNESCWA LIBRARY



20007133

